ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

دور جامعة الدول العربية

في الحد من انتشار الأسلحة التقليدية

في المنطقة العربية

تقييم الآليات ومجابهة التحديات

إعداد:
محمد مختار

تحرير:
د.شريف عبد الحميد

مراجعة:
الخبير الحقوقي أيمن عقيل

توطئة

هناك شـــعور قوي هذه الأيام بأن قدرتنا على تطبيق القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنسـاني والقانون الدولي لحقوق الإنسـان تتضـاءل في مختلف أنحاء الوطن العربي، ولعل السـبب الرئيسـي في ذلك هو انفصـال جامعة الدول العربية عن جوهر الأهداف التي أنشـئت من أجلها، فلم تعد الجامعة قادرة على التدخل لحل النزاعات والصـرعات المنتشـرة في المنطقة العربية، فقد أخفقت في أن تصـبح طرفًا فاعلاً قويًا في السـياسـة الإقليمية، وانحسـر دورها في إصـدار الإدانات والقرارات والمبادرات، التي تهدف اسـميًا وشـكليًا فقط لمعالجة الخلافات والنزاعات بين الدول الأعضـاء لكنها في حقيقة الأمر لا تسـاهم في تغيير الواقع المرير.

ففي الوقت الذي تتعرض فيه بعض الشـعوب العربية للانتهاكات، بما في ذلك جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضـد الإنسـانية، بسـبب اسـتخدام الأطراف المتحاربة لاسيما داخل الدولة الواحدة، لطيفًا واسعًا من الأسلحة التقليدية، بما يلحق الضرر بملايين العرب بطرق عديدة، في مُقدمتها قتل المدنيين وترك الناجين مصـابين أو مشـوهين، أو إجبارهم على الفرار من أماكنهم تحت تهديد السـلاح، فلم تتخذ الجامعة العربية حيال ذلك خطوات جادة إزاء الحد من انتشـار الأسـلحة التقليدية في دول النزاعات العربية، ولم تمارس ضغوطا كافية على الأطراف المتحاربة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان للأشخاص العالقين في الحروب والنزاعات المسلحة.

وما يؤسف له أن عمليات الإتجار غير المشروع بالأسلحة نشطت بشكل ملحوظ بداية من العام 2011 في المنطقة العربية في صمت واضح من جامعة الدول العربية، الأمر الذي شجع عدد من الأطراف على اسـتمرار توريد الأسـلحة لأطراف النزاعات المسـلحة بما في ذلك الجماعات الإرهابية والمسلحة، وهو ما تسبب في معاناة المدنيين بطريقة لا يُمكن وصفها، ففي اليمن على سـبيل المثال؛ قُتِل أكثر من 151 ألف شـخص كنتيجة مباشـرة لاسـتمرار الأعمال العدائية من جميع أطراف النزاع المسـلح من بينهم 3,774 طفلاً، وأصـيب 7,245 طفلاً، وتعاني اليمن من أسـوأ كارثة إنسـانية من صـنع البشـر فهناك أكثر من 80 بالمئة من السـكان يجدون صـعوبة في الحصـول على ما يكفي من الطعام، ويحتاج حوالي 23,7 مليون شـخص لمسـاعدة إنسـانية، وفي سـوريا خلف النزاع المسـلح مئات الآلاف من القتلى ودمر أجزاءً واسعة من المناطق السكانية، فقد قتل 143,350 من المدنيين كنتيجة مباشرة للنزاع

المسلح، من بينهم 76417 حالة وفاة نتيجة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما ترك النزاع المسلح 15.3 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية ماسة.

وفي السودان وبسبب اندلاع الصراع ما بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني في أبريل 2023 قتل حتى نهاية عام 2023 ما يقرب من 12190 شخصا، وفي ليبيا لا يبدو أن هناك حل سياسي للنزاع المسلحة بسبب انتشار الأسلحة في أيادي الجماعات المسلحة.

أنني أؤمن بشكل راسخ بأن الاحترام الكامل وغير المشروط للقانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لن يتحقق إلا مع وجود إطار إقليمي مستقر وثابت وراسخ يضمن الحد من انتشار الأسلحة التقليدية في المنطقة العربية، ومع الأسف الشديد ذلك لم يتحقق في حالة استمرار موقف جامعة الدول العربية الحالي تجاه ظاهرة انتشار الأسلحة التقليدية بالمنطقة العربية، والذي يتسم بالضعف وعدم الوضوح والازدواجية في بعض الأحيان، فبينما ناقشت الجامعة قضية انتشار الأسلحة في اليمن من خلال العديد من أجهزتها، فإن انتشار الأسلحة في السودان وليبيا وسوريا والعراق وعدد من الدول العربية الأخرى لم يلق اهتمامًا مماثلاً، وتم تجاهله في كثيرًا من الأحيان بشكل شبه تام، فمن الواضح أن الجامعة لا تمتلك استراتيجية ونهج عمل واضحين تتعامل بهما مع قضايا الحد من انتشار الأسلحة التقليدية في المنطقة، فبالرغم من الاجتماعات المتكررة والتصريحات المستمرة منذ العام 2013، فشلت جامعة الدول العربية في إعداد برتوكول عربي موحد للحد من انتشار الأسلحة في المنطقة العربية.

فإن العالم العربي الآن يجتاز مرحلة حاسمة من مراحل تاريخه، فيجب وضع خطة لإصلاح منظومة جامعة الدول العربية في التعامل مع قضايا نزع الأسلحة والحد من التسلح، فلا يجب أن نستسلم أبدًا للانهزاميّة ونقف مكتوفي الأيدي أمام انتشار الأسلحة غير المسئول في المنطقة العربية والذي يهدد آمننا وسلامتنا، ويضع جهود التنمية المستدامة في وضع محفوفًا بالمخاطر، فلابد من تبني خطوات إصلاحية إقليمية للقضاء على التهديدات التي تشكلها الأسلحة التقليدية في المنطقة العربية، فلا مستقبل قوي يتحقق فيه السلام والأمن الإقليمي ويتم فيه تسوية النزاعات إلا بتغير النهج والطريقة التي تتعامل بها جامعة الدول العربية مع قضايا الحد من انتشار الأسلحة.

أيمن عقيل

الملخص التنفيذي

يعكس انتشـــار الأســـلحة التقليدية والغياب شـــبه الكلى لمراقبة تدفقها خلال النزاعات المســـلحة والحروب الأهلية في المنطقة العربية، تجاهل جامعة الدول العربية المؤســـف للغاية لحفظ الأمن والســـلام في المنطقة، فلا يُمكن اعتبار القرارات والبيانات الصـادرة عن مجلس وزراء الخارجية العرب أو المجالس الوزارية المتخصـــصـــة أو حتى الخطوات التي تتخذها إدارة الحد من التســـلح ونزع الســـلاح داخل قطاع الشـــئون الســـياســـية الدولية في الجامعة تجاه قضايا انتشار الأسلحة التقليدية إلا محاولات يائسة وغير مجدية، حيث أخفقت في وقف معاناة ملايين العرب المتضـــررين من انتشـــار الأســـلحة التقليدية في المنطقة العربية، ولذلك تسـعى هذه الدراسـة إلي تقييم دور الجامعة العربية في التعامل مع قضـايا نزع الأســـلحة التقليدية والحد من انتشـــارها في المنطقة العربية، إضـــافة إلي تحديد أوجه القصور في أداء الجامعة حيال قضايا نزع الأسلحة التقليدية، فقد وقفت مكتوفة الأيدي أمام وصـول الأسـلحة إلي التيارات الإرهابية والجماعات المسـلحة ومنتهكي حقوق الإنسـان في المنطقة، ويُمثل ذلك التقاعس من جانب الجامعة عن حماية المدنيين من خطورة شـــيوع الأسلحة التقليدية فشلاً شبه تام في صون الأمن والسلم على المستوى العربي، ويستوجب اتخاذ خطوات إصـــلاحية تضـــمن وجود إطار عربي إقليمي قوى ورؤية واضـــحة للتعامل مع قضايا انتشار الأسلحة لتمنع في نهاية المطاف من وصولها إلي أطراف النزاعات المسلحة التي من المؤكد أن تســـتخدمها في تأجيج الصـــراعات التي تهدد حياة المدنيين، وتدمر البنية التحتية، وتقوض من التنمية وتؤدي إلي تراجع حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: جامعة الدول العربية- نزع الأسلحة- الأسلحة التقليدية.

منهجية الدراسة

استندت الدراسة إلى رصد كمي وكيفي للقرارات والأنشطة والأخبار والوثائق والدراسات الصادرة عن جامعة الدول العربية في مجال الحد من انتشار الأسلحة التقليدية، واعتمدت بالأساس على المعلومات المنشورة على موقع جامعة الدول العربية كمصدر رئيسي للبيانات، فقد نظرنا في 2782 قرارًا صادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري وذلك من أصل 9004 قرارًا، ولم نستعرض باقي القرارات لأنها غير متاح على موقع جامعة الدول العربية وغير منشورة على الأنترنت، كم أطلعت الدراسة على الأخبار المرتبطة بمجالات نزع الأسلحة والمنشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة لاسيما الأخبار والأنشطة المتصلة بإدارة الحد من التسلح ونزع السلاح، كما تم رصد ومتابعة الأنشطة والأخبار والقرارات المرتبطة بالموضوع على موقع وزراء الداخلية العرب والمتصلة بعمله في مجال نزع الأسلحة، واعتمدت كذلك على المصادر الإخبارية ذات الصلة بعمل الجامعة في مجالات الحد من انتشار الأسلحة التقليدية، وعمدت على تحليل كافة هذه المصادر بهدف تقييم دور الجامعة في الحد من انتشار الأسلحة التقليدية.

وحددت الدراسة عدد من المعايير العامة القابلة للقياس والملاحظة للوقوف على دور الجامعة في الحد من انتشار الأسلحة، والتي وصلت إليها بعد تحويل أهداف ومهام الإدارات والأقسام المختلفة المسئولة عن نزع السلاح والحد من التسلح داخل الجامعة إلى مؤشرات يُمكن قياسها، ويُمكن توضيح تلك المعايير في الجدول التالي: -

المعيار	المؤشرات	التقييم
وجود إطار إقليمي موحد لمكافحة انتشار الأسلحة التقليدية	توجد مبادئ توجيهية وصكوك وقرارات وقوانين إقليمية عربية متعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة التقليدية.	يكون مقياس التقييم في كافة المعايير من 1 إلى 10، يعني 1 عدم وجود أي جهود ومحدودية جهود جامعة الدول العربية في مكافحة انتشار الأسلحة، بينما تعني 10 فعالية وكفاءة
	تغطية القوانين والقرارات الإقليمية العربية لكافة الجوانب المتعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة التقليدية.	
	قدرة الإطار الإقليمي للجامعة على مراقبة تدفق الأسلحة في جميع الدول العربية عبر مختلف الأدوات والآليات على نحو متساوي	
التواصل والتشبيك والمشاركة مع	حجم تعامل جامعة الدول العربية مع منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا الأسلحة في الدول العربية	

المعيار	المؤشرات	التقييم
أصحاب المصلحة المؤثرين في مجال نزع الأسلحة	مشاركة الفئات الأقل حظًا والأكثر ضعفًا والمتضررين من انتشار الأسلحة في أعمال جامعة الدول العربية المتعلقة بنزع الأسلحة	جهود جامعة الدول العربية في مكافحة الظاهرة.
بناء قدرات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بمجالات نزع الأسلحة والحد من التسلح	حجم ومدى التدريبات التي تُقدمها جامعة الدول العربية للدول الأعضاء في مجال نزع الأسلحة والحد من التسلح	
	حجم ومدي الاجتماعات وحلقات النقاش والإصدارات التي تقوم بها جامعة الدول العربية في موضوعات نزع السلاح.	
الانفتاح والشفافية فيما يتعلق بعمل الجامعة في موضوعات نزع الأسلحة	إتاحة المعلومات والقرارات المتعلقة بعمليات نزع الأسلحة والصادر عن جامعة الدول العربية للجميع للاطلاع عليها	
	وجود قاعدة بيانات لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء حول حجم انتشار الأسلحة في الدول العربية لاسيما الأسلحة غير المشروعة	

شكل يوضح منهجية الدراسة

نظرة عامة على عمل الجامعة العربية في قضايا الأسلحة التقليدية

تلعب المنظمات الإقليمية دوراً لا غني عنه في الحد من انتشار الأسلحة التقليدية وما تسفر عنه من انتهاكات حقوقية جسمية على المستوى الإقليمي، وذلك بطرق عدة في مُقدمتها تعزيز الرقابة الإقليمية على عمليات نقل الأسلحة ومكافحة تدفقات الأسلحة غير المشروعة، وبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون في الدول الأعضاء بحيث تكون قادرة على تعقب مصادر الأسلحة غير المشروعة، وحماية مخزونات أسلحتها من السرقة والنهب وتعزيز خبراتها في عمليات نزع الأسلحة بالأخص بعد انتهاء الصراعات المسلحة، يأتي ذلك بالتزامن مع ضرورة توفير المعلومات المتعلقة بالأسلحة وأماكن انتشارها، وتعزيز تبادل المعلومات المتصلة بالظاهرة بين الدول الأعضاء والممارسات الجيدة في مكافحتها، فضلاً عن نشر الوعي لدي الجمهور بالمعلومات المتعلقة بخطورة تلك الظاهرة.

ويتحقق ذلك بوجود عدد من الآليات على رأسها ضرورة وجود معايير وضوابط قانونية تضمن تعزيز العمل الجماعي الرامي إلى التصدي للظاهرة على المستوى الإقليمي، وتوفير التدريبات والموارد والدعم اللازمة لأجهزة إنفاذ القانون داخل الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية، مع تقييم القوانين والتشريعات في الدول الأعضاء وتقديم المشورة لها بشأن التعديلات والمراجعات المحتملة لتلك القوانين، وتوفير نظام إقليمي لتبادل المعلومات المتعلقة بالأسلحة التقليدية ومدى انتشارها على المستوى الإقليمي.

وعلى الرغم من أن المنطقة العربية قد ابتُليت بتفشي الكثير من الصراعات والنزاعات المسلحة خلال السنوات الاخيرة، والتي اتخذت شكلاً تصاعديًا داميًا لا سيما في اليمن وسوريا والسودان وليبيا والعراق ولبنان والصومال، علاوة على ذلك نشطت الجماعات المسلحة والتيارات الإرهابية في تلك الدول بصورة غير مسبوقة، وتبع ذلك نقل للأسلحة بشكل غير مشروع لأطراف النزاعات المسلحة، مع انتشار السرقات لمخازن الأسلحة التابعة للقوات الحكومية، ولهذا وصلت تلك الأسلحة للأيادي الخاطئة.

وترتب على هذه النزاعات المسلحة أنماط من الانتهاكات الجسمية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأفضت تلك النزاعات إلي ارتكاب جرائم جسيمة، مُستخدما في ذلك عدد من الأسلحة التقليدية التي حصلت عليها الجماعات المسلحة أو التيارات الإرهابية أو أطراف النزاع سواء كان ذلك بشكل شرعي أو غير شرعي، وسهل ذلك ارتكاب طائفة واسعة من الانتهاكات الحقوقية الجسمية في مُقدمتها قتل المدنيين وإصابتهم بجروح خطيرة تعيق استمرار حياتهم على النحو الطبيعي، كما سهل ارتكاب جرائم العنف الجنسي والاختفاء القسري والتعذيب على يد الجماعات المسلحة، مع تراجع فرص التسوية القانونية السلمية للنزاعات المسلحة وتقويض فرص التنمية المستدامة، فالملايين من الرجال والنساء والأطفال يعيشون في حالة من الخوف الدائم من العنف المرتكب بواسطة تلك الأسلحة.

وتُعتبر جامعة الدول العربية هي المنظمة الإقليمية العربية المنوط بها وضع حدًا لانتشار الأسلحة التقليدية في المنطقة بشكل جماعي، وذلك لتعزيز فرص نجاة المدنيين من الانتهاكات الحقوقية والعنف الذي يتعرضوا له بصورة يومية في النزاعات المسلحة، مع تسهيل فرص تسوية النزاعات المسلحة وتعزيز التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من ان الهدف الأساسي الذي من أجله أنشئت جامعة الدول العربية هو تحقيق السلم والأمن في المنطقة وحماية المدنيين من الانتهاكات، والحد من انتشار النزاعات

المسلحة، إلا أن دورها في هذا السياق كان غير فعال، حيث لم تتخذ أي تدابير لحماية من هم في أشد الحاجة للحماية، فلم تتخذ قرارات حاسمة للحد من تدفق الأسلحة إلى دول النزاع، وهذا أدي إلي وقوعها في الأيدي الخاطئة بما في ذلك الجماعات المسلحة والتيارات الإرهابية، هذا بالإضافة إلى الافتقار الواضح لوجود معايير وقواعد إقليمية قانونية متعلقة بمكافحة الظاهرة، وقصور في مستوى التدريبات المُقدمة لبناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون التابعة للدول الأعضاء بالجامعة، وغياب شبه تام في تمثيل أصحاب المصلحة خلال عمل الجامعة على الموضوع بما في ذلك غياب لمنظمات المجتمع المدني، مع صعوبة الحصول على المعلومات والوثائق القانونية الخاصة بعمليات نزع الأسلحة لاسيما الاستراتيجية العربية لمكافحة ظاهرة الانتشار غير المشروع للسلاح في المنطقة العربية فهي غير منشورة على الأنترنت، إضافة إلي ضعف موقف الجامعة من انتشار الأسلحة في بعض مناطق النزاعات على وجه التحديد في السودان وسوريا وليبيا والعراق، وعدم وجود قاعدة بيانات واضحة ومتاح للجمهور عن حجم الأسلحة غير الشرعية المنتشرة بين الجماعات المسلحة والإرهابية في المنطقة العربية.

لقد تقاعست الجامعة العربية عن التصدي لظاهرة انتشار الأسلحة التقليدية ومكافحة اتساعها في الدول التي تعاني من الأزمات والحروب الأهلية، وأخفقت في إعداد برتوكول عربي موحد للحد من انتشار الأسلحة في المنطقة العربية، ومحدودية المساعدات الفنية لجهات إنفاذ القانون في البلاد التي تعاني من الأزمات والنزاعات المسلحة.

الآليات المسئولة عن الحد من انتشار الأسلحة التقليدية في جامعة الدول العربية

تتكون جامعة الدول العربية من ثلاثة فروع أساسية، وهي مجلس الجامعة واللجان الدائمة، والامانة العامة، بالإضافة إلي المجالس الوزارية المعنية بشؤون الداخلية والعدل والصحة وغيرها من المجالات، وعدد من الأجهزة التي تم إنشائها بناء على قرارات مجلس جامعة الدول العربية، أو شجعت الجامعة على إنشائها لتحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للدول الأعضاء، ويعد مجلس الجامعة الهيئة الأعلى داخل الجامعة ولها عدد كبير من الاختصاصات أهمها تحديد وسائل التعاون مع الهيئات الدولية بما يحفظ السلم والأمن الدوليين، وتعزيز ودعم التعاون بين الدول الأعضاء، ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول الاعضاء من اتفاقيات في مختلف المجالات، بينما تُعتبر اللجان الدائمة الفرع الثاني من

الجامعة وتكمن مهمتها في إعداد دراسات فنية متخصصة فيما يحال إليها من موضوعات، وهي تساعد كذلك في إنجاز العديد من مشروعات الاتفاقيات التي أبرمتها الدول الأعضاء[1].

وتقوم الأمانة العامة داخل المجلس بعدد من المهام الإدارية والفنية والسياسية، في مُقدمتها متابعة تنفيذ قرارات مجلس الجامعة ولجانها، وتقديم تقارير أو بيانات شفوية ومكتوبة عن أي مسألة يبحثها المجلس، وتمثيل الجامعة لدى المنظمات الدولية، والأمانة هي الهيئة التنفيذية لجامعة الدول العربية المسئولة عن تنفيذ الخطط والقرارات التي يتم اعتمادها في اجتماعات وزراء الخارجية أو في المجالس الوزارية المتخصصة.

ومن بين كافة أجهزة جامعة الدول العربية، هناك عدد محدود من الكيانات التي تتعامل مع موضوع الحد من انتشار الأسلحة التقليدية، على رأسها **إدارة الحد من التسلح ونزع السلاح داخل قطاع الشئون السياسية الدولية في الجامعة**، فهي تعمل على تنسيق المواقف العربية في المجالات ذات الصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح، ومتابعة تنفيذ قرارات الجامعة فيما يخص قضايا الأسلحة التقليدية، مع رفع الموضوعات المتعلقة بانتشار الأسلحة وتهديد الأمن القومي العربي إلي مجلس الجامعة سواء على المستوى الوزاري أو على مستوى القمة لاتخاذ القرار المناسب.

وعلى الرغم من عدم وجود هيئات أخرى بشكل صريح تقع ضمن مهامها الحد من التسلح ونزع الأسلحة ومكافحة انتشارها، إلا أن المناقشات داخل مجلس الجماعة على مستوى وزراء الخارجية أو على مستوى المندوبين، وكذلك المناقشات داخل المجالس الوزارية المتخصصة تمس قضايا نزع الأسلحة باعتبار أن مهام تلك الكيانات هو **الحفاظ على الأمن والسلم في المنطقة العربية**، والذي يهددها انتشار الأسلحة على نطاق واسع.

[1] الجامعة العربية، موقع جامعة الدول العربية، https://2u.pw/2kwYlduN

شكل يوضح الإدارات التي تتعامل مع قضايا نزع الأسلحة والحد من التسلح داخل جامعة الدول العربية

إدارة الحد من التسلح ونزع الأسلحة وهي تتعامل بشكل مباشر مع قضايا انتشار الأسلحة التقليدية	مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، وتقع ضمن مهامه حفظ الأمن والسلم العربي لهذا فهو مسئول عن قضايا انتشار الأسلحة باعتبارها تقع ضمن مهامه	المجالس الوزارية المتخصصة بالتحديد مجلس وزراء الداخلية العرب، ومجلس وزراء العدل العرب وذلك لأن قضايا الحد من الأسلحة تقع ضمن مهامه في الحفاظ على الأمن والسلم العربي

وفي الممارسة الفعلية، فإن كل من مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، وكذلك على مستوى المجالس الوزارية المتخصصة مسؤولين عن مناقشة التهديدات الناشئة عن الأسلحة التقليدية، وإصدار القوانين والقرارات المُلزمة للدول الأعضاء وضمان تطبيقها للحفاظ على الأمن والسلم العربي، وبدورها خلقت ممارسات التهميش وعدم الاهتمام بقضايا الحد من انتشار الأسلحة في جدول أعمال مجلس وزراء الخارجية العرب، أرضية خصبة لنشوب المزيد من النزاعات وعدم الاستقرار بسبب تدفق الأسلحة للتيارات والجماعات الإرهابية المسلحة.

ومن خلال رصد وتحليل ما يقرب من 2782 قرارًا صادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، يتضح وجود محدودية لدور الجامعة في الحد من وصول هذه الأسلحة للتيارات المسلحة والجماعات الإرهابية واطراف النزاع، فمن بين هذه القرارات لم يناقش إلا 20 قرارًا مسألة الحد من انتشار الأسلحة منهم 3 قرارات بشكل مباشر و17 قرار بشكل غير مباشر، ولم تُقدم أي مقترحات مجدية لمنع تدفق الأسلحة بشكل غير شرعي للتيارات الإرهابية، فقد اكتفت بالشجب والإدانة، كما أن هناك دول تنتشر بها الأسلحة بين

المدنيين وبشكل غير مشروع بين الجماعات المسلحة ولم تناقشها القرارات الصادرة على مستوى وزراء الخارجية.

وعلى الرغم من إصدار مجلس وزراء الداخلية العرب لعدد من الاتفاقيات الأمنية والقضائية لمواجهة ظاهرة الاتجار والانتشار غير المشروع للسلاح في المنطقة العربية، بالأخص بعد انتشار الجماعات الإرهابية، وذلك بالتعاون مع مجلس وزراء العدل العرب في بعض الأحيان، على وجه التحديد القانون النموذجي العربي بشأن الأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الخطرة (2002)، والاستراتيجية العربية لمكافحة الانتشار غير المشروع للسلاح في المنطقة العربية بهدف منع ومكافحة جرائم تهريب الأسلحة التي تتم عبر الحدود الوطنية للدول العربية، إلا أن هذه القوانين غير منشورة على الأنترنت ولا وجود لها على موقع جامعة الدول العربية أو على موقع مجلس وزراء الداخلية أو العدل العرب.

حيث تظل هذه القرارات غير فعالة ، خاصة وأن الواقع الملموس في عدد من الدول العربية يشير إلي فقدان بعض الدول إلي السيطرة على مخزونات الأسلحة، ففي العام 2011 تم سرقة العديد من الأسلحة التقليدية بعد انهيار بعض الحكومات، وتم بيعها في السنوات اللاحقة إلي جماعات مسلحة ومتشددة في دول مجاورة على سبيل المثال ما حدث في ليبيا عندما تم نقل الأسلحة بعد سقوط نظام القذافي إلى النيجر، كذلك انتشرت الأسلحة بين المدنيين في بعض المدن الليبية بالأخص في مدينة سبها التي تُعتبر مقر تجمع تجار السلاح ونقطة عبور المهربين من الجنوب إلى الشمال، وهو ما تسبب في حوادث قتل للمواطنين في العديد من المناطق بالمدينة[2]، ولم يبذل مجلس وزراء الداخلية العرب أي جهود تُذكر للحد من انتشار الأسلحة بين المواطنين في ليبيا، إذ تظل مشكلة تهدد الأمن والسلم في المنطقة.

وعلى الرغم من اعتماد المكتب العربي للإعلام الأمني والتابع للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في العام 2004، لخطة عمل إعلامية عربية نموذجية للتوعية بمخاطر حيازة الأسلحة الصغيرة والاتجار بها بشكل غير مشروع، بهدف الاسترشاد بها لتوعية المجتمعات العربية بخطورة تلك الأسلحة أثناء الصراعات والنزاعات المسلحة، إلا أن المكتب لم يتخذ خطوات جادة لتفعيل هذه الخطة.

في المقابل، لم تتخذ إدارة الحد من التسلح ونزع السلاح في الجامعة العربية جهود كافية لرفع كفاءة أجهزة أنفاذ القانون داخل الدول العربية للتصدي لقضايا انتشار الأسلحة

[2] سبها مخازن سلاح القذافي أنعشت "سوق الجريمة"، العربية، https://2u.pw/StkeSs7z

التقليدية، فالتدريبات التي قامت بها لم تشـمل عدد من الدول العربية التي تنتشـر فيها عمليات الإتجار بالأسـلحة التقليدية بشـكل غير شـرعي بصـورة كافية واقتصـرت في بعض الأحيان على التدريبات المتعلقة على الأسـلحة الصـغيرة والخفيفة دون النظر إلي بعض الأنواع الأخرى، والتي تسـتخدمها التيارات الإرهابية في المنطقة العربية مثل الطائرات المقاتلة والمركبات المقاتلة المسيرة من دون طيار.

وثمة شيء أخر في عمل الإدارة متعلقة بالنقص الحاد في الدراسات والأبحاث الصادرة عنها والمتعلقة بانتشـار الأسـلحة التقليدية في العديد من الدول العربية لاسـيما بشـكل غير مشـروع، فضـلاً عن عدم وجود أي قاعدة بيانات تابعة لها ومنشـورة على الأنترنت متعلقة بحجم انتشار الأسلحة التقليدية في الدول العربية، وفي هذا الشأن تواصلت مؤسسة ماعت مع الإدارة للاستيضاح بخصوص وجود معلومات أو قواعد بيانات خاصة بانتشار الأسلحة التقليدية بشكل غير مشروع في الدول العربية إلا أنها لم ترد على ذلك الجزء بأي بيانات.

وتظهر التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية في الحد من انتشـار الأسـلحة في مناطق النزاعات العربية بوضوح في عدد من الدلائل المتعلقة بانتشار مستويات الأسلحة في عدد من الدول التي تعاني من النزاعات والصـراعات المسـلحة، ففي **اليمن** تنتشـر الأسـلحة الصغيرة والخفيفة بين المواطنين ويُمكن الحصول عليها بكل سهولة، يأتي في مُقدمة تلك الأسـلحة البندقية من نوع M4 والمسـدس غلوك والبندقية M16A1 ورشـاشـات M60 ، والبنادق AR-15A ، وبنادق أميركية من طرازM4A1 carbin ، وبنادق تدريب من نوع Tippmann 98مصنعة في الولايات المتحدة وبنادق من نوع 56-1 و(يو20إي كي إيه) ومسدّسات من طراز (9-98إف سـي) وبعض هذه الأسـلحة جاء كنتيجة مباشـرة لاسـتيلاء جماعة الحوثي على مخازن للأسلحة كانت تابعة للجيش اليمني بعد سيطرتهم على العاصمة صنعاء في العام 2014 أو كنتيجة حصولهم على الأسلحة بشكل غير مشروع من إيران[3].

وتشـير التقديرات الأممية إلى أن هناك العديد من الأسـلحة الخفيفة والصـغيرة معروضـة للبيع في السوق السوداء باليمن لاسيما في مدينتي صنعاء وصعدة الخاضعتين لسيطرة الحوثين بما في ذلك منظومات دفاع جوي محمولة وقذائف موجّهة مضادة للدبّابات، وتلعب هذه المبيعات دورًا في تقويض السلام والأمن والاستقرار في اليمن وخارجه، وتهدد سلامة وأمن المواطنين وحياتهم[4].

[3] تحقيق تجارة السلاح الأميركي في اليمن.. كيف تسربت ترسانة خفيفة ومتوسطة إلى الأسواق، اليمن فيوتشر، https://2u.pw/Y3IBail
[4]تقرير أممي يكشف عن شبكة حوثية لتهريب السلاح، https://2u.pw/rZW2gRO

بخلاف ذلك، يتم تغيير مسار الأسلحة الصغيرة والخفيفة من اليمن إلي العديد من البلاد الأفريقية والعربية، وهو ما يتسبب في زيادة التوترات والانتهاكات في دول أخري، فالتقديرات الأممية تؤكد أن هناك شبكة تهريب منسّقة بشكل وثيق تعمل بين اليمن والسودان، تمد الجماعات المسلحة في السودان بالأسلحة الصغيرة والخفيفة لاسيما البنادق من طراز (3جي)، وهو ما يساهم في استمرار الصراع والحرب وانتهاكات حقوق الإنسان داخل السودان[5]، وتعد ملكية الأسلحة على نطاق واسع عرفًا مجتمعيًا في اليمن، إذ يوجد قرابة 60 مليون قطعة سلاح من الأسلحة الصغيرة بأيدي المدنيين[6].

وفي **السودان،** يُقدر عدد الأسلحة الصغيرة والخفيفة المنتشرة بين المدنيين بنحو 8 ملايين قطعة سلاح[7]، وتعتبر السودان من أكبر مصنِّعي الأسلحة والذخيرة في إفريقيا، وقد ازدهرت هذه الصناعة خلال حكم الرئيس السابق عمر البشير، إذ استخدمها لتسليح الجماعات المحلية الموالية والمقاتلين الأجانب، مثل جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا ودول الجوار، ويساهم سهولة الحصول على الأسلحة في السودان إلى تفاقم النزاع المسلح واستمراره على نحو واسع مقلق[8].

أما عن **ليبيا**، فالتقديرات الأممية تشير إلى أنها تضم أكبر مخزون في العالم من الأسلحة غير الخاضعة للرقابة والتي تهدد حياة المدنيين، وتُقدر بنحو 150 و200 ألف طن، كما يبلغ عدد قطع السلاح في ليبيا 29 مليون قطعة بين خفيفة ومتوسطة وثقيلة[9]، وقد أصبحت ليبيا مركزًا لتجارة الأسلحة في العديد من الدول الأفريقية، فقد تسربت إلى الجماعات المسلحة في نيجيريا وتشاد وبعض الدول الأفريقية الأخرى[10].

وفي **سوريا،** تشير التقديرات إلى أن الملايين من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمدفعية تغمر المنطقة التي مزقتها الصراعات حيث تمتلك الفصائل المسلحة، بما في ذلك جماعات المعارضة والمنظمات المتطرفة، ويقوم الأفراد وشبكات التهريب المحلية بشراء الأسلحة من لبنان والعراق وتركيا من مصادر تجارية ومدنية، فعلي سبيل المثال حصل ممثلو الفصائل المسلحة على الأسلحة من تجار في أوروبا الشرقية ومنطقة البحر

[5] تقرير أممي يكشف عن شبكة حوثية لتهريب السلاح، مرجع سابق ذكره
[6] The Conflict In Yemen Small Arms Trade.https://2u.pw/G9ehLqb
[7] رقم مفزع في السودان 8 ملايين قطعة سلاح في أيادي المدنيين، اسكاي نيوز، https://2u.pw/rJ2AsGQ
[8] أسلحة السودان تنتشر وسط أعمال عنف لا هوادة فيها، https://2u.pw/q70Xw56
[9] الأمم المتحدة ٢٩ مليون قطعة سلاح تنتشر بأنحاء ليبيا، https://2u.pw/rxJvj4p
[10] الأسلحة غير المشروعة تتدفق عائدة إلى الساحل، https://2u.pw/v2VHNHd

الأسود، وتم تهريبه عبر الحدود التركية السورية، كذلك حصلوا على الأسلحة من الفصائل المسلحة الليبية التي استولت عليها من مخازن الأسلحة بعد سقوط نظام معمر القذافي[11].

وتقوم إيران بتهريب الأسلحة إلى سوريا عبر المعابر غير الشرعية عن طريق العراق، والتي يُزعم أنها متجهة إلى الحرس الثوري الإيراني والميليشيات المدعومة من إيران الموجودة في سوريا. كما لا يزال شراء الأسلحة الصغيرة أمرًا سهلاً نسبيًا من خلال استخدام القنوات عبر الإنترنت والبازارات المفتوحة، مما أدى إلى زيادة حيازة الأسلحة غير المرخصة في البلاد[12].

وفي **العراق** تنتشر الأسلحة بيد المواطنين على نحو واسع النطاق، حيث تشير التقديرات إلى عدد يتراوح بين 7 إلى 10 ملايين قطعة سلاح منتشرة بشكل غير شرعي في جميع أنحاء البلاد، وتحاول الحكومة العراقية اتخاذ العديد من الخطوات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة، ولكنها وفيما يبدو لم تجد مساندات قوية من جامعة الدول العربية[13].

تظهر عمليات انتشار الأسلحة في الدول العربية خاصة التي تعاني من النزاعات المسلحة، التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية للحد من انتشار هذه الأسلحة وما يترتب على ذلك من إنهاء هذه النزاعات، فكان من المفترض وفي ظل الإمكانيات المتاحة لهذه المنظمة الإقليمية أن تلعب دور أكبر في انهاء هذه النزاعات.

عدم وجود إطار قانوني موحد للحد من انتشار الأسلحة

يعد وجود مبادئ توجيهية واضحة لتجارة الأسلحة التقليدية ومراقبتها أمر ضروري على المستوى الإقليمي، يهدف إلي الحد من تدفقها داخل الدول الأعضاء وتشجع الدول على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع انتشار الأسلحة والحد منها، مع مراقبة عمليات تدفق الأسلحة غير المشروعة إلي مناطق النزاعات المسلحة، وفي الأغلب تقوم المنظمة الإقليمية بوضع هذه المبادئ، ففي القارة الأفريقية على سبيل المثال يوجد 4 برتوكولات واتفاقيات و3 إعلانات تغطي موضوعات انتشار الأسلحة وكيفية الحد منها في مُقدمتها إعلان باماكو بشأن الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتداولها والإتجار بها بصورة غير مشروعة والصادر عن الاتحاد الأفريقي، واتفاقية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، والصادر عن الجماعة

[11] أسلحة داعش تحقيق مدته ثلاث سنوات في العراق وسوريا، https://2u.pw/8QL1WMz
[12] السلاح سلعة رائجة عبر "تلجرام" شمالي سوريا، https://2u.pw/ZPqOkjt
[13] مليار دينار عراقي لكل محافظة لشراء الأسلحة المتوسطة والثقيلة من المواطنين، ما القصة؟، https://2u.pw/fvgi1jrp

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتتعلق تلك الاتفاقيات بمكافحة انتشار الأسلحة بشكل مباشر[14].

على النقيض وفي المنطقة العربية، فإن عدد الاتفاقيات والبرتوكولات والقرارات التي تحاول أن تضع إطارًا لمكافحة انتشار الأسلحة التقليدية بشكل مباشر ضئيل للغاية مقارنة بغيرها من المنظمات الإقليمية، فهي تتكون من قرارين صادرين على المستوى الوزاري لمجلس جامعة الدول العربية، وقانون صادر عن مجلس وزراء الداخلية العرب في العام 2002 بشأن الأسلحة والذخائر المتفجرات والمواد الخطرة[15]، والاستراتيجية العربية لمكافحة الانتشار غير المشروع للسلاح في المنطقة العربية بهدف منع ومكافحة جرائم تهريب الأسلحة التي تتم عبر الحدود الوطنية للدول العربية والصادرة عن ذات الجهة في العام 2016.

حيث أشارت القرارات الوزارية رقم 6625 بشأن التنسيق العربي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للعام 2006[16]، والقرار رقم 6447 بشأن التنسيق العربي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للعام 2004[17]، والمنشورة على موقع الجامعة إلى عدد من الالتزامات لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في مُقدمتها تكليف الأمانة العامة بتوفير برامج لبناء القدرات الوطنية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، وبخاصة في مجالات إدارة الحدود وتبادل المعلومات، مع دعوة الدول لإنشاء نقاط اتصال وطنية لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، وتقديم تقارير إلي جامعة الدول العربية متعلقة بما حققته الدول من جهود في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة، مع قيام الأمانة العامة بتقديم الدعم والعون الفني لمن يرغب من الدول الأعضاء في إعداد تلك التقارير الوطنية.

ورغمًا عن هذه الالتزامات وعند النظر في التقارير الوطنية المُقدمة من الدول الأعضاء في الجامعة نجد عدم الالتزام في تقديم التقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة وصكه الدولي لتعقب الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ويتم تقديم التقرير كل عامين لاستعراض التقدم في مجالات مكافحة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وخلال العام 2024 لم

[14] الأدوات المتعددة الأطراف والإقليمية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، https://2u.pw/XSlwpFvb
[15] الأدوات المتعددة الأطراف والإقليمية، مرجع سابق ذكره
[16] قرارات مجلي جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية 125، جامعة الدول العربية، https://2u.pw/Z7Sh3Ej2
[17] قرارات مجلي جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية 122، جامعة الدول العربية، https://2u.pw/7eeoH8qq

تتقدم إلا دولة قطر فقط بتقريرها إلي البرنامج[18]، وفي عام 2022 قدمت 5 دول عربية فقط التقارير الخاصة بها وهي مصر والعراق والمغرب والسودان والإمارات، وفي العام 2020 قدمت أيضا 5 دول عربية فقط وهي مصر والإمارات وقطر والصومال والعراق[19] .

وبالنظر في التقارير المُقدمة نجد أن عدد من الدول العربية التي تنتشر بها الأسلحة الصغيرة والخفيفة وينتج عنها إضرار بالغة على المدنيين لم تتقدم بتقارير إلى البرنامج منذ العام 2020 لاسيما ليبيا واليمن وسوريا، الأمر الذي يؤكد عدم نجاح جامعة الدول العربية ونقطة الاتصال الإقليمية التابعة لها المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في دعوة الدول العربية للالتزام بمكافحة انتشار ذلك النوع من الأسلحة.

على الجانب الأخر، وعلى الرغم من إصدار مجلس وزراء الداخلية العرب عدد من الصكوك التي تكافح انتشار الأسلحة بشكل غير مشروع، وهي الاستراتيجية العربية لمكافحة الانتشار غير المشروع للسلاح في المنطقة العربية بهدف منع ومكافحة جرائم تهريب الأسلحة التي تتم عبر الحدود الوطنية للدول العربية، والقانون النموذجي العربي بشأن الأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الخطرة (2002)، إلا إن هذه الوثائق غير منشورة على موقع الجامعة، ما يُفقدها الفعالية كمبادئ توجيهية إقليمية قد تحد من انتشار الأسلحة غير المشروعة في المنطقة العربية.

كما أصدر مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري ما يقرب من 20 قرار ناقش فيها مشكلة تهريب الأسلحة من قبل إيران إلي جماعة الحوثي في اليمن بشكل غير شرعي وما ينتج عن ذلك من إطالة أمد الحرب في اليمن وتدهور الوضع الإنساني ومعاناة المدنيين، وحمل أحد هذه القرارات حزب الله في لبنان مسئولية دعم الجماعات الإرهابية بالأسلحة المتطورة وما ينتج عنه من انتهاكات تجاه المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين واليمن، وناقش قرارًا أخر بضرورة دعم السلام في ليبيا من خلال تسليم المليشيات المسلحة لأسلحتها للحكومة الليبية، إلا أن هذه القرارات وعلى الرغم من ضروريتها لم يكن لها تأثير في الحد من تدفق الأسلحة في مناطق النزاعات المسلحة في المنطقة العربية في كلا من اليمن وليبيا، إذ لا تزال عمليات تدفقات الأسلحة بشكل غير شرعي مستمرة داخل الدولتين، والأسلحة منتشر على نحو كبير[20].

[18] National reports. National reports from 2002 to current year. https://2u.pw/JQoU3u6C
[19] National reports. National reports from 2002 to current year. https://2u.pw/JQoU3u6C
[20] تحليل مؤسسة ماعت لقرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، متاح على موقع جامعة الدول العربية على الرابط التالي، https://2u.pw/tLjwOHMq

فعلى سبيل المثال؛ تمكن الجيش الليبي خلال شهر نوفمبر 2023 من إحباط عملية تهريب أسلحة إلى النيجر، وكانت عبارة عن كميات كبيرة من الذخيرة وبنادق كلاشينكوف[21]، كما أعلنت القوات الأمنية في الغرب بمارس 2023 ضبط حاوية ضخمة تحمل نحو 12 ألف قطعة سلاح (مسدس 9 ملم) مخبأة وسط أدوات منزلية بلاستيكية على متن السفينة "بيلتاكي" القادمة من مالطا إلى ميناء مصراتة، وترفع علم دولة ليبيريا[22]، كما أعلنت مديرية أمن طبرق الليبية في فبراير 2023 عن ضبط كميات كبيرة من الأسلحة التي وصفتها بالنوعية والخطيرة قبل تهريبها لداخل الأراضي المصرية عبر واحة الجغبوب الصحراوية، وتعاني دول جوار ليبيا المعروفة بدول الساحل والصحراء من تهريب السلاح إلى أراضيها.[23]، ويمثل انتشار الأسلحة داخل ليبيا تهديدًا لاستقرار المجتمع بسبب انتشار جرائم القتل ما بين المدنيين.

وفي اليمن، وفي 10 يناير 2024 تم ضبط 2100 بندقية هجومية من سفينة في خليج عمان كانت قادمة من إيران ومتجه إلى اليمن لدعم حركة الحوثيين وهي بنادق من نوع كلاشينكوف[24]، وفي ديسمبر 2023 تم ضبط سفينة بخليج عُمان على متنها أكثر من 50 طنا من الأسلحة والذخيرة في طريقها لليمن وكانت تحتوي على طلقات ذخيرة وصمامات ووقود للصواريخ[25].

وخلال الربع الأول من العام 2023، تم اعتراض 7 شحنات للأسلحة مهربة بشكل غير شرعي من إيران إلى جماعة الحوثي، ونتج عن تلك العمليات استيلاء القوات البحرية الأميركية والقوات الشريكة على أكثر من 5000 قطعة سلاح، و1.6 مليون طلقة ذخيرة، و7000 فتيل للصواريخ، و2100 كيلوغرام من الوقود المستخدم لإطلاق قذائف صاروخية، و30 مضاداً للدبابات، وفي فبراير 2023 صادرت قوات البحرية البريطانية والأميركية عدد من الأسلحة غير الشرعية احتوت على صواريخ موجهة مضادة للدبابات ومكونات صواريخ باليستية متوسطة المدى[26]، ويدل ذلك على عدم قدرة القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة على احتواء ظاهرة الإتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، وغياب الدور الذي يجب ان تلعبه الجامعة للحد من تدفق الأسلحة والعمل على إنهاء النزاعات المسلحة في هذه الدول.

[21] Libyan Army Foils “Niger-bound” Arms Smuggling Operation. https://2u.pw/pt10klK

[22] عودة تهريب الأسلحة من ليبيا إلى النيجر إلى العمل مرة اخرى، المعهد الإفريقي للدراسات الأمنية، https://2u.pw/GjHLAmN

[23] ا«تهريب السلاح» مِن ليبيا وإليها أزمة عمقها الانقسام السياسي، الشرق الأوسط، https://2u.pw/zzVzhL8

[24] اعتراض سفينة محمّلة بالأسلحة المهربة من إيران إلى اليمن، أسكاي نيوز، يناير 2024، https://2u.pw/rSa0jVw

[25] البحرية الأميركية تعترض سفينة محملة بالأسلحة في خليج عُمان، عربية اسكاي نيوز، ديسمبر 2023، https://2u.pw/vE5uxZQ

[26] اعتراض سابع شحنة أسلحة إيرانية متجهة للحوثيين خلال 3 أشهر، الشرق الأوسط، https://cutt.us/JVIOH

وفي هذا السياق، أغفلت القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري مناقشة انتشار الأسلحة في عدد من الدول العربية الأخرى، لاسيما في السودان وسوريا، إذ تشير التقديرات أن عدد الأسلحة الصغيرة والخفيفة المنتشرة بين المدنيين في السودان يُقدر بنحو 8 ملايين قطعة سلاح، ويعتبر السودان من أكبر مصنِّعي الأسلحة والذخيرة في إفريقيا، ويساهم سهولة الحصول على الأسلحة في السودان إلى تفاقم النزاع المسلح واستمراره على نحو واسع مقلق[27].

ففي السودان، وخلال شهر ديسمبر 2023 ضبط الجيش السوداني شحنتي أسلحة تحتوي على 85 بندقية آلية من طراز "جيم 3"، والأخرى تحتوي على 107 بندقية آلية أخرى كانت في طريقها لقوات الدعم السريع، وذلك عبر زوارق بمجمع سدي أعالي عطبرة وستيت بشرق السودان[28]، وفي نوفمبر 2023 ضبطت القوات المسلحة السودانية أسلحة وذخائر مهربة بطريق البطانة بالقرب من قرية المصران والتي تشتمل على عدد 13190 ذخائر مختلفة و1160 صندوق ذخيرة 9 مل و4200 ذخيرة كلاشينكوف وعدد من بنادق الكلاشينكوف[29].

وفي أغسطس 2023، تمكنت السلطات السودانية من ضبط شحنة للأسلحة في مدينة كسلا الواقعة شرقي السودان، تحتوى على بعض الأسلحة والذخائر والقناصات ذات الكفاءة العالية، والتي كانت في طريقها لدعم ومساندة قوات الدعم السريع[30]، وفي مايو 2023 ضبط الجيش السوداني مجموعة من الأسلحة والذخائر في شمال شرق السودان بمنطقة سواكن، وكانت موجهة لصالح قوات الدعم السريع، يذكر أن هناك تزايد في عمليات تهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلي قوات الدعم السريع منذ أبريل 2023، وذلك بعد اندلاع الصراع ما بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني، ويساهم التدفق غير المشروع للأسلحة في استمرار أمد الصراع[31]، وذلك في ظل غياب شبه تام لدور الجامعة العربية للحد من انتشار هذه الأسلحة في دولة تمزقها الحروب الاهلية منذ فترة طويلة مما أدي إلى انقسامها. فلم تتناول قرارات جماعة الدول العربية أي من هذه المشكلات، كذلك لم تساهم في حلها بشكل أو بأخر، ويعد وجود الأسلحة في تلك الدول العربية سببًا أساسيًا في استمرار النزاعات المسلحة والحروب الأهلية الطاحنة، والتي لم تولي لها جامعة الدول العربية أي اهتمام.

---

[27] رقم مفزع في السودان 8 ملايين قطعة سلاح في أيادي المدنيين، اسكاي نيوز، https://2u.pw/rJ2AsGQ

[28] إحباط تهريب أسلحة بشرق السودان لصالح الدعم السريع، صدي البلد، https://2u.pw/Xu6101k

[29] القوات المسلحة تعلن ضبط كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة ، https://2u.pw/WLX9FKb

[30] ضبط أسلحة بولاية كسلا في طريقها لمليشيات الدعم السريع، وكالة السودان للأنباء، https://2u.pw/qJMHou1

[31] السودان الجيش يضبط أسلحة مهربَّة إلى "الدعم السريع" والسيسي يطالب بوقف إطلاق نار شامل، https://2u.pw/ZKZafWV

في المقابل، أكدت عدد من المواد والصكوك الإقليمية الأخرى الصادرة عن جامعة الدول العربية، ضرورة مواجهة ظاهرة الاتجار والانتشار غير المشروع للسلاح في المنطقة العربية، حيث تتضمن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ضرورة التزام الدول بتطوير أنظمة للكشف عن نقل واستيراد وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار وإجراءات المراقبة عليها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها بين الدول إلا بأغراض مشروعة، بينما أشارت المادة 19 من الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود إلي تجريم الإنتاج غير المشروع للأسلحة النارية والمواد المتفجرة والذخائر أو تهريبها أو حيازتها[32].

وقد أدي عدم فاعلية الدور الذي تلعبه جامعة الدول العربية للحد من انتشار الأسلحة خاصة في الدول التي تشهد نزاعات، إلى تعرض عدد كبير من المدنيين للقتل خارج نطاق القانون فعلي سبيل المثال؛ في اليمن، وكنتيجة مباشرة لاستخدام الأسلحة الصغيرة والرصاص الحي خلال العام 2023 قتل وجرح بحسب تقديرات منظمات المجتمع المدني ما يقرب من 108 شخص بينهم 56 طفلا و11 امرأة[33]، وفي سوريا قتل منذ بداية الصراع وحتي يونيو 2022 طبقًا للتقديرات الأممية ما يقرب من76417 شخصًا بسبب استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة[34]، وعلى هذا النحو تشير التقديرات الحقوقية إلى العديد من الوقائع التي تم استخدام الأسلحة الصغيرة فيها لقتل المدنيين بالسودان منذ أبريل 2023 والتعدي عليهم وتهديد سلامتهم الجسدية، ففي 9 يناير 2024 قامت مجموعة من قوات الدعم السريع بالاعتداء على المواطنين وتهديهم باستخدام الرصاص والأسلحة الصغيرة، وهو ما تسبب في مقتل شخص وإصابة مدنيين آخرين[35].

وفي ذات السياق، لم تستطيع جامعة الدول العربية إعداد برتوكول عربي موحد للحد من انتشار الأسلحة في المنطقة العربية، بالرغم من المناقشات المختلفة للبرتوكول والمواد الخاصة به منذ العام 2013 إلا أن المجالس الوزارية المتخصصة سواء كان مجلس وزراء الداخلية أو مجلس وزراء العدل العرب لم يتوصلوا إلى صياغة نهائية للمواد الخاصة بالبرتوكول والذي من المفترض أن يكون مكملاً للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

---

[32] جهود مجلس وزراء الداخلية العرب في مجال مكافحة الإتجار غير المشروع للأسلحة في المنطقة العربية، https://2u.pw/xnLVlKn5

[33] استمرار الانتهاكات خلال العام 2023، https://2u.pw/RGCpIx4

[34] Civilian Deaths in the Syrian Arab Republic - Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights (A/HRC/50/68) (Advance Unedited Version) https://2h.ae/ueCF

[35] انتهاكات قوات الدعم السريع في مدينة المعيلق، https://2h.ae/rwam

المعيار	المؤشرات	التقييم									
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
وجود إطار إقليمي موحد لمكافحة انتشار الأسلحة التقليدية.	هل توجد مبادئ توجيهية وصكوك وقرارات وقوانين إقليمية عربية متعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة التقليدية.			■							
	تغطية القوانين والقرارات الإقليمية العربية لكافة الجوانب المتعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة التقليدية.			■							
	قدرة الإطار الإقليمي للجامعة على مراقبة تدفق الأسلحة في جميع الدول العربية عبر مختلف الأدوات والآليات على نحو متساو		■								

غياب التنسيق مع أصحاب المصلحة في مجال نزع السلاح

تعد مشاركة منظمات المجتمع المدني والفئات الأقل حظًا والأكثر ضعفًا والمتضررين من انتشار الأسلحة في المناقشات المتعلقة بالحد من انتشار الأسلحة التقليدية أمرًا هامًا وحاسمًا، فمنظمات المجتمع المدني تقوم بأدوار لا غني عنها في مكافحة انتشار الأسلحة والحد من تدفقها بشكل غير شرعي، إذ تقوم بإجراء الأبحاث ونشر التقارير وتنظيم الحملات لتثقيف الجمهور حول مخاطر الأسلحة، مثل الألغام الأرضية أو الأسلحة الصغيرة، فهي تعمل على رفع مستوى الوعي حول التكاليف الإنسانية والأثار الناتجة عن انتشار هذه الأسلحة، كما تقوم بالضغط على أصحاب القرار لدعم وتنفيذ المعاهدات الدولية والتشريعات الوطنية التي تقيد مبيعات الأسلحة وإنتاجها، وكثيراً ما تساعد هيئات إنفاذ القانون وتمدها بالبيانات والأبحاث والدراسات المتعلقة بانتشار ظاهرة الإتجار غير المشروع بالأسلحة، كما يُمكن لها أن تعمل على بناء قدرات هيئات إنفاذ القانون فيما يتعلق بالطرق والتدابير اللازمة للحد من انتشار الأسلحة.

كما تعد مشاركة الضحايا أمرًا هامًا، فهم يقدموا روايات مباشرة عن التأثير المدمر للأسلحة والإصابات النفسية والجسدية التي تعرضوا لها، وهذا يحث مسئولي الحكومات والرأي العام والجهات المختلفة على التحرك لاتخاذ عدد من الإجراءات الرامية للحد من الظاهرة.

وفيما يتعلق بجامعة الدول العربية، وعلى الرغم من وجود قسم خاص بالتعاون مع التنظيمات الدولية والمجتمع المدني داخل إدارة الحد من التسلح ونزع السلاح تكمن مهمتها في تعزيز التواصل ما بين الجامعة والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية والمراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجالات نزع الأسلحة، إلا أن الواقع العملي يشير إلى عدم تعاون ذلك القسم مع منظمات المجتمع المدني وبالتحديد منظمات المجتمع المدني العربية لاسيما التي تشارك باستمرار في المحافل الدولية المتعلقة بانتشار الأسلحة التقليدية على غرار مؤتمرات معاهدة تجارة الأسلحة.

فلا توجد مبادئ توجيهية محددة من قبل إدارة الحد من التسلح ونزع الأسلحة لتوضيح كيفية مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملها الخاص بمكافحة انتشار الأسلحة التقليدية، كذلك لا توجد آلية رسمية للمشاركة المنتظمة أو التأثير على عملية صنع القرار داخل جامعة الدول العربية في القضايا المتعلقة بنزع الأسلحة، فمن الواضح أن هناك غياب للشفافية والانفتاح من جانب جامعة الدول العربية تجاه منظمات المجتمع المدني[36]،كذلك لا يتم دعوة منظمات المجتمع المدني للمشاركة في الاجتماعات المتعلقة بإدارة الحد من التسلح ونزع الأسلحة أو يتم استشارتها في الموضوعات التي تُناقشها الإدارة.

فعل سبيل المثال؛ حصلت جامعة الدول العربية على تمويل بقيمة 6 ملايين يورو من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار الحوار الاستراتيجي بين الاتحاد والجامعة بشأن أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من التسلح في عام 2019 لدعم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في بناء قدراتها الوطنية على نحو مستدام من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، وذلك بالمشاركة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية وبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة وهي منظمة مجتمع مدني معنية بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، إلا أن الجامعة تجاهلت مشاركة منظمات المجتمع المدني العربية، متجاهلة نص قرار المشروع الذي أوضح إمكانية إسهام منظمات المجتمع المدني في تنفيذ المشروع[37]، ويدل ذلك على نهج التهميش المتعمد الذي تمارسه الجامعة العربية تجاه منظمات المجتمع المدني العربية.

[36] إدارة الحد من التسلح ونزع الأسلحة، جامعة الدول العربية، https://2u.pw/TUsqBhdk

[37] قرار المجلس (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي) رقم 2021/1726 المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 2021 بشأن دعم مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية – المرحلة الثانية، https://2u.pw/7glKduyT

وفي ذات السـياق، لا تعمل جامعة الدول العربية ولا تخطط على أي حال إلى رفع قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات نزع الأسلحة والحد من التسلح في المنطقة العربية، فلم يصـدر عنها أي تصـريحات بخصـوص ذلك الأمر، رغمًا عن أهمية دور منظمات المجتمع المدني في الحد من انتشـار الأسـلحة التقليدية بالأخص في الدول التي تعاني من ظاهرة انتشـار الأسـلحة التقليدية، كذلك لا تتضـمن تدريبات بناء القدرات التي تقوم بها جامعة الدول العربية في مجالات نزع الأسلحة أي من نشطاء وخبراء المجتمع المدني.

وعلى هذا المنوال، لا يسـمح لمنظمات المجتمع المدني العربية بالمشـاركة في القمم العربية سـواء المنظمات التي تحظي بصـفة مراقب أو باقي المنظمات، وينجلي ذلك على اجتماعات مجلس الجامعة، كما لا يجري الإعلان عن جدول أعمال مجلس وزراء الخارجية العرب أو القمة العربية مسبقًا وعلى هذا الأساس تجد منظمات المجتمع المدني محدودية في الوصول إلى هذه القمم أو جلسات مجلس وزراء الخارجية، ولا يُمكنها ذلك الأمر من طرح المشكلات والقضايا المتعلقة بانتشار الأسلحة على مستوى القرارات التي يتخذها مجلس وزراء الخارجية بالجامعة.

وعن مشاركة الفئات الأقل حظًا والأكثر ضعفًا والمتضررين من انتشار الأسلحة في أعمال جامعة الدول العربية المتعلقة بنزع الأسـلحة، فلا توجد نصـوص قانونية أو تصـريحات لمسـئولي الجامعة تدل على اعتزامهم مشـاركة الضـحايا وذويهم في الجهود المتعلقة بمكافحة انتشـار الأسـلحة التقليدية، فيجرى تهميشـهم تمامًا على الرغم من أن الضـرر المباشـر لانتشـار الأسـلحة في النزاعات العربية يقع عليهم، فقد أُزهقت المئات من الأرواح من المدنيين من جراء التركة الدامية لتدفق الأسـلحة لأيادي الجماعات المسـلحة والإرهابية في مناطق النزاع العربية، دون أن تحرك جامعة الدول العربية ساكنًا.

المعيار	المؤشرات	التقييم									
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
التواصل والتشبيك والمشاركة مع أصحاب المصلحة المؤثرين في مجال نزع الأسلحة	حجم تعامل جامعة الدول العربية مع منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا الأسلحة في الدول العربية.		■								
	مشاركة الفئات الأقل حظًا والأكثر ضعفًا والمتضررين من انتشار الأسلحة في أعمال جامعة الدول العربية المتعلقة بنزع الأسلحة.	■									

تحديات تواجه الجامعة في بناء قدرات أعضائها بمجالات نزع السلاح والحد من التسلح

يعد بناء قدرات الجهات الفاعلة في مجال الحد من انتشار الأسلحة التقليدية والتي تشمل موظفي جهات إنفاذ القانون والموظفين القضائيين وأعضاء البرلمانات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، أمر ضروري للحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والحد من مخاطر النزاعات المسلحة، وتختلف تلك التدريبات باختلاف الفئات المستهدفة فبينما يتم تدريبات جهات إنفاذ القانون على التقنيات الفنية المتعلقة بالكشف عن طرق التهريب غير المشروع للأسلحة التقليدية، وكيفية مراقبة تدفق الأسلحة الصغيرة والخفيفة والحد من انتشارها عبر الحدود وكيفية إدارة مستودعات الأسلحة والذخائر وحمايتها من التخريب أو السرقة.

في المقابل يتم تدريب أعضاء الجهات القضائية على المعاهدات الدولية والقوانين المتعلقة بالحد من انتشار الأسلحة، وكذلك يتم رفع قدرات منظمات المجتمع المدني وتوعيتهم بظاهرة الانتشار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وكيفية الكشف عنها، مع تدريبهم على إجراء البحوث حول انتشار الأسلحة، وتحديد الانتهاكات، وإعداد التقارير لصانعي السياسات والجمهور، أو تدريب البرلمانيين على القوانين واللوائح الدولية والإقليمية المتعلقة بإنتاج الأسلحة والتجارة وضوابط التصدير.

ويشمل بناء القدرات كذلك تقديم الدعم الفني للدول في إدارة مخزونات الأسلحة وتبادل الخبرات فيما بينها عبر المؤتمرات والاجتماعات وحلقات النقاش المختلفة، وعلى الرغم من قيام جامعة الدول العربية وبالتعاون مع العديد من الهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لبناء

قدرات الدول الأعضـاء داخلها، إلا إنها ضـعيفة للغاية ومحدودة الأثر. ففي الفترة من يونيو 2019 إلى فبراير 2020 وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، قدمت تسـعة دورات تدريبية لعدد من الدول الأعضاء في الجامعة اثنان منها حضوريا في البلدان المعنية، وسبعة دورات عن بعد وذلك بهدف مكافحة انتشـار الأسـلحة الصـغيرة والخفيفة، كما دربت 409 من المسـؤولين التابعين للدول الأعضـاء في جامعة الدول العربية على عمليات مكافحة انتشـار الأسـلحة الصغيرة، وقامت بترجمة 16 وثيقة متعلقة بالأسلحة إلي اللغة العربية[38].

وعلى الرغم من أهمية تلك الدورات التدريبية في الحد من انتشـار الأسـلحة التقليدية في المنطقة العربية، إلا أنها ركزت على جهات إنفاذ القانون فقط ولم تأخذ في الاعتبار أصـحاب المصـلحة الأخرين مثل أعضـاء البرلمانات الوطنية والفاعلين في منظمات المجتمع المدني والموظفين في القضاء، كما أنها لم تركز على كافة الدول العربية، فلم ترصد مؤسسة ماعت دورات تدريبية للجامعة داخل بعض الدول المشـتعلة بالصـراعات حاليًا والتي تنتشـر بها النزاعات والصـراعات المسـلحة، فعلى سـبيل المثال؛ في السـودان، يُقدر عدد الأسـلحة الصـغيرة والخفيفة المنتشـرة بين المدنيين بنحو 8 ملايين قطعة سـلاح[39]، ويعتبر السـودان من أكبر مصـنِّعي الأسـلحة والذخيرة في إفريقيا، ولكن لم نرصـد تدريبات لجامعة الدول العربية لجهات إنفاذ القانون داخلها على الموضـوعات المتعلقة بالحد من انتشـار الأسـلحة الصغيرة.

وأيضاً في ليبيا تشير التقديرات الأممية إلى أنها تضم أكبر مخزون في العالم من الأسلحة غير الخاضـعة للرقابة والتي تهدد حياة المدنيين، وتُقدر بنحو 150 و200 ألف طن، كما يبلغ عدد قطع السلاح في ليبيا 29 مليون قطعة بين خفيفة ومتوسطة وثقيلة40، وقد أصبحت ليبيا مركزًا لتجارة الأسـلحة في العديد من الدول الأفريقية، فقد تسـربت إلى الجماعات المسـلحة في نيجيريا وتشـاد وبعض الدول الأفريقية الأخرى41، ومع ذلك فعمليات بناء قدرات جهات إنفاذ القانون داخلها من قبل جامعة الدول العربية تظل محدودة جداً مقارنًا بحجم انتشـار الأسلحة داخلها وما قد تُشكله من تهديدات.

في المقابل فإن حجم الإصـدارات والدراسـات المتعلقة بانتشـار الأسـلحة التقليدية داخل الدول العربية يعد بسيط ومتواضعًا مقارنًا بحجم انتشار الأسلحة على أرض الواقع، فهناك انتشار لها في السودان واليمن وسوريا ولبنان وليبيا والعراق، فالعراق وحدها يوجد بها على

[38] مشروع الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، منظمة مسح الأسلحة الصغيرة، https://2u.pw/078ATgh7
[39] رقم مفزع في السودان 8 ملايين قطعة سلاح في أيادي المدنيين، اسكاي نيوز، https://2u.pw/rJ2AsGQ
[40] الأمم المتحدة ٢٩ مليون قطعة سلاح تنتشر بأنحاء ليبيا، https://2u.pw/rxJvj4p
[41] الأسلحة غير المشروعة تتدفق عائدة إلى الساحل، https://2u.pw/v2VHNHd

سبيل المثال ما يقرب من 8 ملايين قطعة سلاح في أيادي المدنيين، وهو ما يُشكل خطورة بالغة، تستوجب من الجامعة إصدار مزيد من الدراسات والأبحاث لمناقشة الظاهرة وكيفية الحد منها[42].

لا يوجد محتوي.

لقطة شاشة من موقع الجامعة توضح عدم وجود إصدارات عن إدارة الحد من التسلح ونزع الأسلحة بالجامعة العربية

المعيار	المؤشرات	التقييم									
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
بناء قدرات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بمجالات نزع الأسلحة والحد من التسلح	حجم التدريبات التي تُقدمها جامعة الدول العربية للدول الأعضاء في مجال نزع الأسلحة والحد من التسلح، ومدي فاعليتها			●							
	حجم الاجتماعات وحلقات النقاش والإصدارات التي تقوم بها جامعة الدول العربية في موضوعات نزع السلاح. ومدي فاعليتها.		●								

[42] العراق مخاوف من انتشار الأسلحة غير القانونية، https://2u.pw/TGZA7NIm

غياب الشفافية والانفتاح من قبل جامعة الدول العربية في موضوعات نزع الأسلحة

تعتبر عملية الانفتاح والشـــفافية من أهم العمليات الرامية إلى تعزيز الثقة والمســـاءلة وتحسين عملية صناعة القرار في أي منظمة إقليمية، وفي هذا الشأن فإن الشفافية داخل جامعة الدول العربية خاصة في المسائل المتعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة التقليدية تظل محدودة مقارنة بالمنظمات الإقليمية الأخرى كالاتحاد الافريقي والاتحاد الاوروبي، فهناك عدد من القوانين والقرارات المتعلقة بعمليات مكافحة انتشـار الأسـلحة غير منشـورة على الأنترنت، لاســيما القانون النموذجي العربي بشــأن الأســلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الخطرة (2002)، والاستراتيجية العربية لمكافحة الانتشار غير المشروع للسلاح في المنطقة العربية بهدف منع ومكافحة جرائم تهريب الأســلحة التي تتم عبر الحدود الوطنية للدول العربية.

فقد حاولت مؤسـسـة ماعت التواصـل مع مجلس وزراء الداخلية العرب باعتباره الجهة التي قامت بإصدار القانون النموذجي العربي بشأن الأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الخطرة (2002)، والاستراتيجية العربية لمكافحة الانتشار غير المشروع للسلاح في المنطقة العربية بهدف منع ومكافحة جرائم تهريب الأســلحة التي تتم عبر الحدود الوطنية للدول العربية، وذلك للحصول على النصوص المتعلقة بهذه الوثائق إلا أن المجلس لم يقم بالرد.

كذلك هناك غياب واضــح للعديد من المعلومات المتعلقة بالأســلحة التقليدية على موقع جامعة الدول العربية، ويكتفي الموقع بكتابة عبارة لا يوجد محتوي، وهو ما يوضـح الحاجة إلى ضــرورة تحديث موقع الجامعة، فهناك صــعوبة في الوصــول إلى بعض المعلومات وعدم تحديثها باستمرار.

عن المجلس

لا يوجد محتوي.

لقطة شاشة من موقع الجامعة توضح عدم وجود بعض البيانات والمعلومات وذلك أثناء قيام مؤسسة ماعت بالبحث عن بعض المعلومات المتعلقة بالأسلحة على موقع الجامعة

وفي بعض الأحيان لا تنشـر إدارة الحد من التسـلح ونزع السـلاح معلومات مفصـلة حول أنشـطتها وما تقوم به من أعمال وتكتفي بوضـع صـور لتلك الأنشـطة دون الدخول في تفاصيل عنها، ويضـفي ذلك نوعًا من الغموض على عمل الإدارة التي من المفترض أن يكون دورها الأساسي حلقة الوصل بين جامعة الدول العربية وأصحاب المصلحة لدراسة ظاهرة انتشار الأسلحة والعمل كيفية وجود حلول للحد من انتشار هذه الظاهرة.

لقطة شاشة من موقع الجامعة يوضح نشر إدارة الحد من التسلح ونزع الأسلحة لتدريب عن بناء قدرات الأجهزة المعنية في اليمن دون توضيح أي تفاصيل

في المقابل هناك افتقار إلى الشفافية بعمليات صناعة القرارات والاستراتيجيات والقوانين المتعلقة بالأسـلحة من قبل الجامعة، فلا يتم إطلاع الرأي العام باسـتمرار على المراحل المختلفة لمناقشـتها ولا يتم توفير نسـخ من تلك القرارات للجمهور أو لمنظمات المجتمع المدني لأبداء الرأي، ولا يتم تمثيل مختلف فئات المجتمعات العربية خلالها.

على الجانب الأخر، وبالرغم من قيام المكتب العربي لمكافحة التطرف والإرهاب في العام 2016 بإنشـاء قاعدة بيانات عربية تتضـمن أعداد وأنوع الأسـلحة والذخائر المفقودة والمسروقة وأساليب وطرق تهريبها عبر الحدود الوطنية، وذلك لمساعدة الدول على الحد من ظاهرة انتشار الأسلحة التقليدية، إلا أن هذه القائمة في الأغلب غير متاح الوصول إليها من قبل الجمهور، وهو ما يشـير إلي انعدام شـفافية جامعة الدول العربية في هذه النقطة، ولا يوجد كذلك قواعد وبيانات إقليمية للأسـلحة التقليدية متاح للجمهور للاطلاع عليها عن مدى وحجم انتشـار الأسـلحة التقليدية في الدول العربية، وبخصـوص ذلك الأمر تواصـلت

مؤسسة ماعت مع إدارة الحد من التسلح ونزع الأسلحة في الجامعة لمعرفة ما إذ كان لديها قاعدة بيانات بخصوص انتشار الأسلحة في المنطقة العربية ولم تحصل على رد منها بخصوص هذا الأمر.

المعيار	المؤشرات	التقييم									
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
الانفتاح والشفافية فيما يتعلق بعمل الجامعة في موضوعات نزع السلاح	إتاحة المعلومات والقرارات المتعلقة بعمليات نزع الأسلحة الصادر عن جامعة الدول العربية للجميع للاطلاع عليها		■								
	وجود قاعدة بيانات لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء حول حجم انتشار الأسلحة في الدول العربية لاسيما الأسلحة غير المشروعة	■									

التحديات والعوائق التي تواجها جامعة الدول العربية للحد من انتشار الأسلحة في الدول العربية

يظهر تحليل المعلومات الخاص بمؤسسة ماعت أن جامعة الدول العربية تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالحد من انتشار الأسلحة التقليدية في المنطقة العربية، ويُمكن الحديث عنها على النحو التالي: -

أولاً: غياب الإرادة السياسية: ويظهر ذلك بوضوح في عدم قدرة الجامعة على إعداد برتوكول عربي موحد للحد من انتشار الأسلحة في المنطقة العربية من المفترض أن يكون مكملاً للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وذلك بالرغم من المناقشات المختلفة للبرتوكول والمواد الخاصة به منذ العام 2013، داخل المجالس الوزارية المتخصصة، كذلك يظهر غياب الإرادة في عدم رغبة جامعة الدول العربية في طرح قضايا انتشار الأسلحة على جدول أعمالها بالرغم من انتشار الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة داخل عدد من الدول العربية واستمرار تدفق الأسلحة بشكل غير شرعي لأطراف النزاع المسلحة، مما يساهم في تهديد حياة المدنيين، وتعد السودان وليبيا خير دليل ونموذج لتوضيح ذلك الأمر.

ثانيًا: عدم الاعتراف بدور المجتمع المدني وإسـهاماته: فالتعاون من قبل جامعة الدول العربية مع منظمات المجتمع المدني يكاد يكون مُنعدم، فلا توجد مبادئ توجيهية محددة من قبل إدارة الحد من التسـلح ونزع الأسـلحة لتوضـيح كيفية مشـاركة منظمات المجتمع المدني في عملها الخاص بمكافحة انتشـار الأسـلحة التقليدية، كذلك لا توجد آلية رسـمية للمشاركة المنتظمة أو التأثير على عملية صنع القرار داخل جامعة الدول العربية في القضايا المتعلقة بنزع الأسـلحة، فمن الواضـح أن هناك غياب للشـفافية والانفتاح من جانب جامعة الدول العربية تجاه منظمات المجتمع المدني.

ثالثاً: عدم وجود رؤية وتخطيط والتزام على المدي الطويل: ويظهر ذلك بكل وضـوح في محدودية التدريبات المتعلقة ببناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون في الوطن العربي، فهي لا تركز بشكل أساسي على الدول التي تعاني من النزاعات والصراعات المسلحة ويُمثل في انتشار الأسلحة أزمة حقيقة مثل العراق أو ليبيا التي تشير التقديرات الأممية بأنها تضم أكبر مخزون في العالم من الأسـلحة غير الخاضـعة للرقابة والتي تهدد حياة المدنيين، وتُقدر بنحو 150 و200 ألف طن، كما يبلغ عدد قطع السلاح في ليبيا 29 مليون قطعة بين خفيفة ومتوسطة وثقيلة.

رابعًا: غياب البيانات والاحصائيات والمعلومات: حول تجارة الأسلحة غير المشروعة في المنطقة العربية، وحجم الأموال المستثمرة في تجارة الأسلحة غير المشروعة، وكذلك حجم مخازن الأسـلحة التي تم سـرقتها في الدول التي تعاني من النزاعات المسـلحة بعد العام 2011، أو حجم الأسـلحة التي تمتلكها التيارات الإرهابية والجماعات المسـلحة، وهذا ناتج بشكل أساسي عن عدم شفافية الجامعة في طرح قضية انتشار الأسلحة، فضلاً عن عدم تعاونها بشكل فعال مع منظمات المجتمع المدني.

رؤية إصلاحية لتعزيز دور جامعة الدول العربية في الحد من انتشار الأسلحة في الدول العربية

في كل عام يُقتل آلاف الأشـخاص ويجرحون ومن يظل على قيد الحياة منهم يضـطر في كثير من الأحيان إلى الفرار من ديارهم، نتيجة الأعمال العدائية والانتهاكات التي تسـتخدم فيها الأسـلحة والذخائر التقليدية في عدد من الدول بالمنطقة العربية، ويدعو ذلك جامعة الدول العربية للتدخل لوضع نهاية لهذا الوضع الحزين، وذلك من خلال إطار استراتيجي يهدف إلى وضع حد لعمليات نقل الأسلحة اللامسؤولة والإتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة، والتغلب على العقبات الشائكة التي تعاني منها الجامعة في مكافحة انتشار الأسلحة.

وتقوم الرؤية التي تُقدمها مؤسسة ماعت لإصلاح الإطار المؤسسي والإقليمي للجامعة العربية فيما يخص الحد من انتشار الأسلحة التقليدية، على عدد من المرتكزات في طليعتها ضمان وجود مبادئ توجيهية وصكوك وقرارات وقوانين إقليمية عربية متعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة التقليدية، على أن تتضمن تلك القوانين كافة جوانب الظاهرة، وتعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة المؤثرين في مجال نزع الأسلحة لاسيما منظمات المجتمع المدني، مع بناء قدرات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بمجالات نزع الأسلحة والحد من التسلح على نحو متساوي، وضرورة وجود بيانات ومعلومات عن حجم تجارة الأسلحة وتداولها مع مختلف الجهات، وضرورة ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقيات المتعلقة بنزع الأسلحة على المستوى العالمي، ويتطلب ذلك إدخال تعديلات في إطار عمل **الآليات المسؤولة عن الحد من انتشار الأسلحة التقليدية في جامعة الدول العربية**، على وجه التحديد إدارة الحد من التسلح ونزع السلاح داخل قطاع الشئون السياسية الدولية في الجامعة، ومجلس الجامعة على مستوي القرارات الوزارية، والمجالس الوزارية المتخصصة بالتحديد مجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس وزراء العدل العرب.

المرتكزات المراد تحقيقها	الخطوات التي تضمن تحقيقها
وجود إطار إقليمي موحد لمكافحة انتشار الأسلحة التقليدية.	تشكيل هيئة مصغرة من مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب تعكف على مناقشة الإصلاحات الضرورية للإطار الإقليمي المتعلق بالأسلحة، وتدرس أسباب تأخر إصدار البرتوكول العربي المتعلقة بالحد من انتشار الأسلحة، على أن يتضمن ذلك دعوة جميع أصحاب المصلحة من خبراء ومنظمات للمجتمع المدني.
	طرح القوانين العربية المتعلقة بالحد من انتشار الأسلحة لأصحاب المصلحة للاطلاع عليها ومناقشتها وتعديلها حتى تضمن وجود إطار قانوني قوي يكافح انتشار الأسلحة التقليدية، بالأخص الاستراتيجية العربية لمكافحة الانتشار غير المشروع للسلاح في المنطقة العربية بهدف منع ومكافحة جرائم تهريب الأسلحة التي تتم عبر الحدود الوطنية للدول العربية والقانون النموذجي العربي بشأن الأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الخطرة (2002).
	يجب على مجلس وزراء الخارجية العرب أو المجالس الوزارية المتخصصة مثل مجلس وزراء الداخلية العرب مناقشة القرارات المتعلقة بإمكانية فرض حظر عربي لتصدير الأسلحة على الدول المتورطة في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، أو التي تُصدر الأسلحة لمناطق النزاعات والصراعات المسلحة، على أن يُصدر القرار من المجلس في حالة ثبوت ذلك الأمر ويتم تطبيقه من قبل جامعة الدول العربية.
	ضرورة دعوة الدول العربية للتصديق على معاهدات واتفاقيات الأسلحة الدولية والعالمية، لاسيما معاهدة تجارة الأسلحة، لأنها تحتوي على ضوابط فعالة لتنظيم تدفق الأسلحة بشكل مسئول.

	تشكيل لجنة من الخبراء في المجالس الوزارية المتخصصة لإنشاء نظام إقليمي داخل جامعة الدول العربية لمراقبة تدفق الأسلحة في المنطقة العربية يتسم بالفعالية والشفافية، وتكون بموجبه الدول مسؤولة عن تقديم التقارير إلي مجلس وزراء الداخلية العرب عن عمليات نقل الأسلحة التي قامت بها خلال العام، على أن يجتمع المجلس مرة كل عام لمناقشة التدابير الرامية إلي الحد من تدفق الأسلحة في الدول العربية، وله أن يتخذ قرارات يضمن تنفيذها إدارة الحد من التسلح ونزع السلاح داخل قطاع الشئون السياسية الدولية.
التواصل والتشبيك والمشاركة مع أصحاب المصلحة المؤثرين في مجال نزع الأسلحة	من الضروري أن يضع القسم الخاص بالتعاون مع التنظيمات الدولية والمجتمع المدني داخل إدارة الحد من التسلح ونزع السلاح، مبادئ توجيهية تضمن مشاركة منظمات المجتمع المدني في جميع الأعمال المتعلقة بعمل جامعة الدول العربية في مجال الأسلحة، على أن تضمن استدامة مشاركة منظمات المجتمع المدني في أعمال الإدارة باستمرار.
	ضرورة طرح البيانات والمعلومات المتعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة في المنطقة العربية إلى أصحاب المصلحة لمناقشتها وتبادل المعلومات حولها.
	يجب على إدارة الحد من التسلح ونزع الأسلحة النظر في طريقة تواصلها مع منظمات المجتمع المدني العربية المشاركة في مؤتمرات الأسلحة الدولية، بحيث يتم التنسيق بين الطرفين لتعزيز مكافحة انتشار الأسلحة في المنطقة العربية.
بناء قدرات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بمجالات نزع الأسلحة والحد من التسلح	يجب على إدارة الحد من التسلح ونزع الأسلحة تقديم التدريبات والمساعدات الفنية للدول العربية التي تعاني من انتشار الأسلحة التقليدية برفع كفاءة جهات إنفاذ القانون داخلها، وذلك عن طريق وجود خطة واضحة تتضمن استدامة بناء القدرات بحيث تقوم الجهات التي تم تدريبها، بتدريب أكبر عدد من أفراد جهات إنفاذ القانون داخلها.
	ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني المحلية في التدريبات التي تُقدمها إدارة الحد من التسلح ونزع الأسلحة، وذلك لأنها قادرة على نقل الخبرات المختلفة المتعلقة بمكافحة انتشار الأسلحة داخل دول النزاع، ولديها إمكانية للوصول إلى الفئات الأكثر تهميشًا وتعرضًا للضرر.
الانفتاح والشفافية فيما يتعلق بعمل الجامعة في موضوعات نزع الأسلحة	هناك حاجة ملحة إلى وجود منصات إلكترونية تتضمن المعلومات المتعلقة بتجارة الأسلحة في المنطقة العربية، على أن تتضمن تلك المنصة المعلومات عن حجم الأسلحة غير المشروع في الدول العربية، وكذلك معلومات عن مخازن الأسلحة المسروقة وأماكن انتشارها، وأهم التيارات الإرهابية التي تمتلك الأسلحة في المنطقة العربية، ويجب أن تقوم إدارة الحد من التسلح ونزع الأسلحة داخل الجامعة بالشروع في تدشين هذه المنصة.
	يجب على إدارة الحد من التسلح ونزع الأسلحة داخل الجامعة العربية تكوين هيئة مصغرة داخلها لتدشين مجلة الإلكترونية تهتم بقضايا السلاح، وكذلك تكثيف الإصدارات الخاصة بتحليل ظاهرة انتشار الأسلحة، حتى نتمكن من الوصول إلى حلول للحد من انتشار الأسلحة.